Permanent Mission of The Republic of the SUDAN To U.N. Office, Geneva	بسم الله الرحمن الرحيم	البعثة الدائمة لجمهورية السودان جنيف

Ref: N/334/13

The Permanent Mission of the Republic of The Sudan to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee), and has the honour to transmit herewith the reply of the Government of Sudan regarding the questionnaire pursuant to Human Rights Council Resolution 23/9.

The Permanent Mission of the Republic of The Sudan avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee) the assurances of its highest consideration.

SUDAN PERMANENT MISSION TO U.N. GENEVA

Geneva, 31 October 2013

Office of the High Commissioner for Human Rights
Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee
Email: registry@ohchr.org

51-53 avenue blanc, 1202 Geneva, Email: mission.sudan@bluewin.ch, Tel: +(41)227312663/66, Fax: +(41)227161970

التاريخ: 2013/10/25

ورقم ق/164

السادة / بعثة السودان الدائمة بجنيف

لعناية السيد / عمار ابراهيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / الاستبيان الخاص بالاثر السالب للفساد على حقوق الانسان

بالاشاره للموضوع اعلاه والى خطاب اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان بتاريخ 15/سبتمبر/2013م مرفق لسيادتكم رد المجلس الاستشارى لحقوق الانسان على الاستبيان وذلك على النحو التالى :

1/ يتم التعامل مع قضايا الفساد فى السودان عن طريق المراجعة والتحقيق والتحري وفقاً لاستراتيجية الدوله في هذا الخصوص وكذلك عبر الاطار التشريعي المتمثل فى :

ا- الدستور .

ب- القانون الجنائى.

ت- ادارة توثيق العقود الحكوميه .

ث- لائحة الاجراءات الماليه والمحاسبيه.

ج-قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه.

ح-لائحة المجلس الوطنى الخاصه باستدعاء المسئولين الحكوميين ومساءلتهم.

كما توجد عدد من الآليات المتخصصه لمتابعة تنفيذ هذه التشريعات وهى :

(ا) المراجع العام(ديوان المراجع العام) وهي جهة تتمتع بالحياد التام عن مؤسسات الدولة.

(ب) نيابة الأموال العامة والتي تختص بنظر الشكاوى الخاصة بقضايا الفساد والمال العام.

(ت) ادارة توثيق العقود الحكومية .

(ج) إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه والتي تختص بنظر الشكاوي والفساد بالنسبة للمال العام والمال الخاص على حد سواء. كما تختص بتلقي اقرارات الذمة المالية الخاصة بشاغلي المناصب الدستورية والقوات النظامية والقضاة والمراجعين العامين والمستشارين القانونيين والدرجات العليا في الخدمة المدنية وهي اقرارات سنوية ويسبقها إقرار عند تولي المنصب العام وإقرار آخر عند نهاية الخدمة كما توجد بالادارة نيابة مختصة بفتح البلاغات في حالة الاشتباه بوجود شبهة ثراء حرام او مشبوه .

(د) لجنة الحسبة بالمجلس الوطني.

(ه) النيابات العامة.

(و) المحاكم .

(ي) اللجان الولائية.

2/ (أ) كل الآليات السابق ذكرها هى اليات قانونية لمتابعة قضايا الفساد وبالاضافة اليها اصدر السيد رئيس الجمهورية قراراً بانشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد .

(ب)توجد مفوضية قومية لحقوق الانسان وهى مستقلة فى أداء مهامها وتعمل وفقاً لاختصاصاها فى مراقبة ومتابعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتى يؤثر الفساد على الاستمتاع بها . وبالتالى يقع الفساد فى دائرة اختصاصها.

(ج) ليس هنالك تعاون واضح في هذا المجال لاختلاف المهام والاختصاصات في كل.

3/ يعمل المجلس الاستشارى لحقوق الانسان كآليه تنسيقية باعتباره الجهة المسئولة عن حقوق الانسان فى السودان كما يعمل المجلس الاستشارى على متابعة استمتاع المواطنين بحقوقهم وكذلك المؤثرات على هذه الحقوق.

4/ الفساد يؤدي لتضرر المواطن بعدة اشكال حيث يكون المال في أيدي فئة معينة تتحكم اقتصادياً بالبلاد مما يؤثر على الحقوق الاقتصادية مثل الحق في التعليم

التنمية، الصحة ، العمل وغيره من الحقوق وبالتالي تنعكس الآثار السالبة على كافة فئات المجتمع بما فيها النساء والاطفال وكبار السن والمعوقين.

5-6/ للتشابه في فكرة السؤالين وللإجابة عليهما نرى انه يمكن لمجلس حقوق الانسان وآلياته المختلفة ان تقوم بالآتي :

1- اعداد دراسة عن الفساد واثره على حقوق الانسان .

2- تجميع خبرات وتجارب الدول التي نجحت في مكافحة الفساد .

3- طباعة كتيب حول هذه الخبرات وتوزيعه على الدول .

4- حث المجتمع الدولي على دعم مشاريع ذوي الدخل المحدود وتنشيط التعاون الدولي في كافة المجالات بما في ذلك مكافحة جرائم غسيل الاموال بالاضافة الى التعاون مع الاليات الاقليميه والدوليه في هذا المجال .

5- وضع برامج تدريب للعاملين في كافه القطاعات(نيابه،شرطه،محكمه) بغية رفع القدرات في محاربة الفساد.

6- الاستعانه بمنظمات الامم المتحده لدعم اليات المكافحه والتوعيه ورفع القدرات للعاملين .

د. معاذ محمد احمد تنقو

مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان